جريمة السرقة
أسبابها والآثار المترتبة عليها
((دراسة مقارنة))

اطروحة تقدم بها

عبود علوان منصور

إلى

مجلس كلية القانون – جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في القانون العام

بإشراف

الدكتور حسن عودة زعال

أستاذ القانون الجنائي

١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م

المستخلص بلغة الاطروحة

الجريمة ظاهرة اجتماعية لم تكن وليدة عصر من العصور ، وانما هي ملازمة للانسان حيث تاخذ اشكالا وصورا مختلفة تبعا لنوعية النظام الاجتماعي، الا ان ظاهرة الاجرام مهما تغيرت وتنوعت واختلفت باختلاف المجتمعات، فان بعض الجرائم تبقى معروفة في كل المجتمعات ومعاصرة لها في احقابها المختلفة.

تاسيسا على ذلك فقد وقع اختيارنا على نمط من السلوك الجانح وتركز البحث في حدود جريمة السرقة بالرغم من الاساءة الى كيان المجتمع والاضرار به خاصية مشتركة بين كل الجرائم ايا كان نوعها، لان السرقة جريمة تنطوي على ضرر مادي وضرر معنوي، فقد يتعدى اثرها طرفي الفعل الاجرامي (السارق والضحية) الى المجتمع وتفضي بالنتيجة الى الاخلال بالنظام العام وقلق الافراد على اموالهم.

كما ان خطورة جريمة السرقة تكمن في انها اذا ما اقترنت بالعنف فانها تتعدى المال لتمس حياة الانسان وسلامته خصوصا اذا ما داهم السارق الخطر او ان الضحية لم تطاوعه بالتنازل عما بحوزتها من مال.ومن الملاحظ ان جريمة السرقة كمشكلة اجتماعية في تزايد خطورتها وارتفاع معدلاتها في بعض الدول بالرغم من الجهود التي تبذل لمعالجتها، وقد تكون هذه الزيادة مرتبطة بالمشكلات الاجتماعية التي ترافق اوضاع التغيير التي مرت بها المجتمعات كالبطالة والهجرة ومشكلة الاسكان، اضافة الى ازدياد مطالب الفرد وتعرضه لمغريات البيئة الحضرية التي هيأت فرصا جديدة لانحراف الصغار وارتفاع نسبة جرائمهم بشكل عام وجرائم السرقة بشكل خاص.ومما تجدر الاشارة اليه ان اختيارنا لموضوع الدراسة تأثر بعدة عوامل وفي مقدمتها الهدف الذي يسعى الباحث اليه من وراء دراسته وانطلاقا من ذلك فان هذه الدراسة تسعى الى تحقيق الاهداف الاتية:-

١- دراسة ظاهرة السرقة دراسة اجتماعية قانونية تحليلية وذلك من اجل فهم طبيعتها وحجمها وتطورها والاسباب التي تقف وراءها من خلال تحليل الاحصاءات او البيانات التي يتم الحصول عليها ومقارنة النتائج التي ستتوصل اليها هذه الدراسة بالنتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة والتي تناولت هذا الموضوع.

٢- الكشف عن مخاطر جريمة السرقة وما ينتج عنها من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية وعلاقة ذلك على حالة الامن والاستقرار الاجتماعي.

٣- الآثار السلبية الناجمة عن انتشار جرائم السرقة على حركة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقطر.

٤- تغطية الجوانب التي لم تتناولها الدراسات السابقة التي تناولت جريمة السرقة وربط التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على سلوك الفرد وعلاقته بالانحراف والمنحرفين في المجتمع، حيث ان بعض تلك الدراسات تناولت موضوع جريمة السرقة في العراق وقد ركزت على الجوانب القانونية للسرقة باعتبارها صورة من صور الجرائم الجنائية، دون الاهتمام للاسباب الدافعة لارتكابها والآثار المترتبة عن وقوعها، وانتشارها وحجم هذه الجريم في القطر وطبيعة الخصائص والسمات الذاتية لمرتكبي هذه الجرائم، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الاثر بسلوك وعلاقته بالانحراف والمنحرفين في المجتمع.

اعتمدت الدراسة على عدة طرق منهجية للحصول على المعلومات والحقائق النظرية والميدانية انطلاقا من اعتقادنا بان طريقة واحدة للحصول على المعلومات والحقائق لا يمكن ان تكون وافية لتحقيق الهدف المطلوب، فقد اعتمدنا على الطريقة المكتبية باستخدام العديد من المراجع والمصادر ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، كما استخدم الباحث اسلوب الدراسة التحليلية الوصفية في تناوله للموضوع معتمدا على البيانات الاحصائية التي تم الحصول عليها،ومن اجل تحقيق الهدف المنشود من الدراسة فقد قسمت الى ثلاثة فصول، تم التطرق في الفصل الاول عن ماهية جريمة السرقة، تناولنا في المبحث الاول مفهوم جريمة السرقة اما المبحث الثاني فقد خصص لصور جريمة السرقة اما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة الظروف المشددة لجريمة السرقة.

اما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه، اسباب ارتكاب جريمة السرقة في مبحثين تناولنا في المبحث الاول عن الاسباب الاجتماعية اما المبحث الثاني فقد خصص الى الاسباب الاقتصادية كما اهتم الفصل الثالث بالاثار المترتبة على جريمة السرقة وخصص المبحث الاول للاثار الاجتماعية لجريمة السرقة واتجاهاتها في العراق، اما المبحث الثاني فقد خصص الى الاثار الاقتصادية وقد اختتمت الدراسة بتحديد اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة وتقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات.